الديمقراطية والانتخابات.. الأصل والفرع!

الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، ولا يمكن اختزالها فى صناديق يضع الناخبون أصواتهم فيها. فالانتخابات قد تكون ديمقراطية إذا أُجريت على أصولها وفى ظل الضمانات الأساسية لحريتها ونزاهتها، وقد لا تكون.

والديمقراطية أوسع بكثير من الانتخابات التى تظل، فى أفضل الأحوال وحين تكون على أعلى مستوى من الحرية والنزاهة، فرعاً من أصل بل ربما آخر فروعه. فأهم مكونات الديمقراطية هو نسق القيم فى المجتمع ومنظومة الثقافة السائدة فيه. ولا توجد ديمقراطية إذا لم تتضمن هذه المنظومة قبول الآخر واحترام رأيه بغض النظر عن الخلاف معه، والحوار باعتباره قيمة فى حد ذاته وسبيلاً وحيداً إلى حل الخلافات ومعالجة الصراعات السياسية والاجتماعية والثقافية، وضمان حقوق الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية واللغوية وغيرها، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة أو الانتماء الاجتماعى أو الرأى.

أما المكون الثانى، من حيث أهميته فى أى ديمقراطية فهو وجود مؤسسات حديثة للدولة والمجتمع يؤدى كل منها دوره بفاعلية وشفافية، وتقوم العلاقات بينها على أساس واضح فلا يتعدى أى منها حدوده أو يتغول على المساحة الخاصة بغيره.

ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية فى غياب ثقافتها. كما يصعب الحديث عن الديمقراطية إذا لم تكتمل مؤسسات الدولة والمجتمع، أو طغى بعضها

على غيره. ويرتبط انتشار ثقافة الديمقراطية باكتمال مؤسساتها فى الدولة والمجتمع فى الأغلب الأعم. ولذلك يصعب تصور وجود هذه المؤسسات وتلك الثقافة فى غياب الديمقراطية. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الانتخابات. فليس صعباً بأى حال أن توجد انتخابات بدون ديمقراطية، بل هذا هو واقع الحال فى نصف دول العالم على الأقل حتى الآن.

ولذلك لم تشهد البلاد العربية التى حدث تغيير فى قمة السلطة فيها خلال العامين الماضيين، وهى تونس ومصر وليبيا واليمن، تحولاً ديمقراطياً عبر الانتخابات التى أُجريت فى معظمها (انتخابات برلمانية فى تونس وليبيا، وانتخابات تشريعية حكم القضاء بعدم دستوريتها وأخرى رئاسية انتفض الشعب ضد الرئيس الذى فاز فيها وعزله فى مصر).

ففى غياب ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها المتوازنة، لا تعبر الانتخابات عن الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً حقيقياً. ومع ذلك، أصر من فازوا فى الانتخابات فى هذه البلاد ومازالوا على أن وصولهم إلى السلطة يعبر ليس فقط عن الإرادة الشعبية، بل هو التعبير النهائى عنها. فهم يعتبرون نتائج الانتخابات التى فازوا فيها دليلاً على أن الشعب اختارهم، وأن هذا الاختيار ليس قابلاً للتغيير أو المراجعة، ويسرفون فى الحديث عن «الصندوق» إلى حد أنه أصبح المفردة الأكثر استخداماً فى خطابهم السياسى.

ويبدو هذا الخطاب بعيداً عن فحوى المبدأ الديمقراطى بمقدار ما تختلف صناديق الاقتراع التى تنسجم حقاً مع هذا المبدأ عن تلك التى يمكن أن يُدفن فيها. وما أكثر الحالات التى تحول فيها، ومازال، الصندوق المفترض أنه تعبير عن الإرادة الشعبية إلى تابوت لدفن هذه الإرادة.

وهذه هى الحالات التى تعتبر فيها الانتخابات إما زائفة من الأصل بمعنى أنها ليست حقيقية، أو مزيفة (بكسر الياء) للواقع، بمعنى أنها غير معبرة عنه سواء بسبب التأثير على إرادة الناخبين باستغلال فقرهم وشراء أصواتهم أو بالتلاعب بمشاعرهم بوسائل يُعد الاتجار بالدين أخطرها فى مصر وتونس بصفة خاصة.

ولذلك قد يفقد الصندوق فى هذه الحالات قيمته وحجيته إلى الحد الذى دفع أعدادا كبيرة من المصريين للدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة قبل مرور عام واحد على انتخاب الرئيس محمد مرسى، ليس فقط بسبب التدهور المستمر فى مختلف جوانب الحياة وبصفة خاصة على المستوى الاقتصادى – الاجتماعى وعلى الصعيد الأمنى، ولكن أيضاً نتيجة المخاوف من تبخر ما بقى من حلم انتفاضة 25 يناير فى ديمقراطية حقيقية. وعندما رفض مرسى إجراء استفتاء ليقول الشعب كلمته بشأن استمراره حتى نهاية فترته أو اللجوء إلى انتخابات مبكرة، لم يكن أمام أغلبية هذا الشعب إلا النزول إلى الشارع لعزله.

وعندما تجرى انتخابات بدون ديمقراطية حقيقية، نكون إزاء نوع من نظم الحكم يُطلق عليها التعددية المحكومة من أعلى، حيث توجد أحزاب وحركات سياسية وانتخابات دورية تفتقد ضمانات الحرية والنزاهة، ولكن فى غياب ثقافة قبول الآخر والحوار واحترام الأقليات، وبلا دولة قانون واستقلال للقضاء.

وقد ظهر هذا النوع من نظم الحكم فى سبعينيات القرن الماضى باعتباره حلاً لأزمة النظم الأحادية السافرة التى قامت على حكم الحزب الواحد. فعلى مدى أكثر من قرن من الزمن، منذ أن بدأت الديمقراطية تنتشر فى شمال العالم بالأساس ومساحات صغيرة من جنوبه، لم يعرف العالم إلا

نوعين من نظم الحكم. فإلى جانب الحكومات الديمقراطية كانت هناك نظم أحادية ديكتاتورية صريحة لا تزعم أنها ديمقراطية ولا تدلّس على شعوبها. وتبنى بعضها أفكاراً وأيديولوجيات جمع بينها، على اختلافها، اعتقاداً فى أن التنمية تكتسب أولوية قصوى، وأن تحقيقها يتطلب رص الصفوف وتعبئة الطاقات وحشد الجهود وراء قيادة واحدة بحيث يتفرغ الجميع للعمل بعيداً عن الخلاف والانقسام.

فكانت الديمقراطية لدى هذا النوع من نظم الحكم معطلة للتنمية، مثلما كانت الحرية فى تصورها عائقا أمام التقدم، فضلاً عن أنهما ليستا ممكنتين – وفق المنهج نفسه – بدون إشباع الحاجات الأساسية للناس.

ولذلك رفض القائمون على تلك النظم التقاليد الديمقراطية واعتبرها بعضهم تعبيراً عن ثقافة غربية، بينما رآها بعض آخر أداة للهيمنة الغربية أو السيطرة الإمبريالية. غير أن فشل تلك النظم وتدهور الأوضاع فى البلاد التى حكمتها أدى إلى تطورين مختلفين. فقد سقط بعض هذه النظم من خلال ثورات ناجحة أقامت نظما ديمقراطية، كما حدث فى شرق ووسط أوروبا ومعظم أمريكا اللاتينية، بينما أعاد بعضها الآخر إنتاج نفسه فى شكل جديد أُطلق عليه التعددية المقيدة أو المحكومة من أعلى، كما حدث فى العالم العربى وكثير من الدول الأفريقية والآسيوية الأخرى. وبدأ هذا التحول فى مصر فى منتصف سبعينيات القرن الماضى، وأنتج نظاماً انتشر فى ظله الفساد وازداد الفقر والتهميش الاجتماعى والظلم.

وهذا هو النظام الذى أعيد إنتاجه فى عهد الرئيس السابق مرسى بأشخاص آخرين وحزب مختلف، ولكن بالسياسات نفسها والأساليب عينها. وليست الانتخابات فى مثل هذا النظام إلا شكلا مفَّرغا من قيم الديمقراطية وقواعدها وضماناتها الأساسية. فلا علاقة للانتخابات

بالديمقراطية إلا فى وجود منظومة متكاملة سياسيا واجتماعياً وثقافياً تنتظم فيها الممارسة، وفق أصولها التى أصبحت هناك معايير دولية بشأنها.